الصادرات خارج المحروقات: الوجه الآخر لتنافسية وآداء الاقتصاد الجزائري المراهنة على أي قطاع؟

د. عبـــد الله بن منصور
جامعة تلمسان

أ. غـــالم جلـــطي
جامعة تلمسان

الملخص:

بذلت السلطات الجزائرية مجهودات مضنية، من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات منذ أكثر من عقدين ونصف من الزمن، بعد أن تفطنت للمأزق الذي وضع فيه الاقتصاد الجزائري، من خلال سياسات اقتصادية ومالية ونقدية أثبتت فشلها في هذا المجال. فرغم الترسانة الكبيرة من الإجراءات التحفيزية المتمثلة في هياكل الدعم وأدوات المساندة لترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أن النتائج المحصل عليها، جاءت مخالفة تماما للتوقعات المرجوة.

بناء عليه نحاول من خلال هذه الورق البحثية، إظهار الإجراءات المتخذة لترقية قطاع الصادرات ومن ثم دراسة أسباب جمود الصادرات خارج المحروقات، مما يؤدي بنا إلى محاولة البحث عما إذا كانت هناك إستراتيجية حقيقية واضحة المعالم، تتضمن إجراءات قابلة للتنفيذ ضمن إطار السياسة الاقتصادية، بعيدا عن الشعارات، للتكفل بهذا القطاع الحيوي في ظل الانفتاح الاقتصادي. وما زاد من أهمية موضوع الصادرات خارج المحروقات والانشغال به، اليوم أكثر من أي وقت مضى، التحديات والرهانات التي تفرضها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري.

والسؤال المحوري في هده الدراسة يتمثل في: هل أن دراسة وتحليل الصادرات خارج المحروقات يمكن أن تمثل المقاربة الصحيحة للوقوف ليس فقط على طبيعة وهيكل الاقتصاد الجزائري بل أيضا على تنافسيته وعلى آدائه الاقتصادي؟ والبحث في ما إذا كان الأمر يتطلب فقط إنشاء وزيادة هياكل دعم وأدوات مساندة

أخرى جديدة لدفع عجلة الصادرات خارج المحروقات، أم أن هناك عوامل أخرى تقيد كل مبادرة للتصدير؟ وما هي القطاعات التي يمكن المراهنة عليها؟

تمهيد:

إن هدف تنويع الصادرات كان و لم يزل ضرورة ملحة للاقتصاد الوطني، وهذا تجلى من خلال المناقشات والملتقيات الاقتصادية، وكذلك من خلال تصريحات المسئولين الجزائريين، حيث كان محل انشغال كل الحكومات المتعاقبة منذ أكثر من ربع قرن، وهذا دليل على التفطن المبكر للمسئولين لمشكل أحادية الصادرات الجزائرية، ومخاطر ارتكاز الاقتصاد الجزائري على إيرادات المحروقات، إلا أن الأعمال الملموسة ميدانيا لحد الآن لتحقيق هذا الهدف، لم يكن لها إلا آثار محدودة إن لم نقل معدومة. وعليه فمن الأهمية بمكان، الاطلاع على مختلف الإجراءات التحفيزية المتخذة بغية تنويع الصادرات الجزائرية ومعرفة الأسباب التي لم تسمح بارتقاء هذه الإجراءات إلى بلورة وبناء إستراتيجية تصدير حقيقية.

1- البوادر الأولى لسياسة ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات:

نظرا لأهمية ترقية الصادرات خارج المحروقات، وضرورة جعلها متغيرا أساسيا في تحديد السياسة الاقتصادية للجزائر، فمنذ سنة 1984 رفع شعار "التحضير لما بعد البترول" واتخذت إجراءات لترقية الصادرات خارج المحروقات، سميت آنذاك "بالإجراءات الاستعجالية"، وأنشئت لهذا الغرض هيئات. وفي سنة 1986 كان لزاما على السلطات العمومية اتخاذ إجراءات أخرى أكثر تشجيعا للصادرات خارج المحروقات، لتخفيف آثار انخفاض سعر البترول في السوق الدولية على الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت عملية التنمية مرهونة بتدفقات جديدة للصادرات والتي ستكوّن الأساس المتين للسياسة الاقتصادية في السنوات القادمة، حتى يتم الخروج من المعالجة الظرفية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه ففي أفريل 1984 تبنت الحكومة آنذاك إجراءات تحفيزية لصالح المصدرين للمنتجات خارج المحروقات وتمثلت هذه الإجراءات فيما يلي:

1- التعليمة رقم 11 بتاريخ 30 ماي 1984 المتعلقة بمنح بطاقة القروض لبعض المستخدمين في المؤسسات العمومية المصدرة.

2- مذكرة رقم Pm/CAB/409 بتاريخ 20 ماي 1984 المتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات. وتنص على ما يلي:

- السماح للمتعاملين العموميين المعالجة بالتراضي مع الزبائن الأجانب.
- السماح للمتعاملين العموميين الدخول في علاقة أعمال مع مؤسسات التصدير والاستيراد الموجودة في الخارج.

3- مذكرة رقم pm/CAB/410 المتعلقة بإنشاء الهياكل المتخصصة في التصدير، وأيضا على مستوى الهيئات المتدخلة في مجال التصدير (المؤسسات المنتجة، النقل، التأمين، العبور، وكذا البنوك).

4- المنشور (Circulaire) رقم 990/10 بتاريخ 10 جوان 1984 لوزارة التجارة المتعلقة باستعمال وسائل الإعلان (الإشهار) لترقية الصادرات.

5- مذكرة رقم 15 بتاريخ 12 أفريل 1984 لوزارة المالية التي تجعل مدة ترحيل الأموال (Rapatriements de fonds) الآتية من تصدير المنتجات خارج المحروقات إلى مدة 120 يوما.

6- إشعار (Avis) رقم 16 بتاريخ 2 جوان 1984 لوزارة المالية، المتعلق بشروط فتح وعمل حسابات EDAC (المصدر-الدينار القابل للتحويل) .

7- قرار رقم DF/DTM/85/082 لوزارة النقل، المتعلق بتخفيض 50 % من أسعار استعمال تجهيزات وخدمات الموانئ.

8- قرار رقم DF/AA/DTM/083 لوزارة النقل، المتعلق بتسهيل النقل البحري في مجال التصدير خارج المحروقات.

9- مذكرة للخطوط الجوية الجزائرية بتاريخ 26 نوفمبر 1984 لوزير التجارة، المتعلقة بتخفيض مصاريف نقل البضائع Taux de frêt بنسبة 50 % في الخطوط العادية نحو إفريقيا.

10- مرسوم (Décret) رقم 86-46 بتاريخ 24 ديسمبر 1986 الذي يحدد قائمة السلع والخدمات التي تستفيد من إعانات التصدير، وكذا تدعيم الأسعار، الهدف منها هو تعويض التقييم المفرط للدينار الجزائري (Surévaluation du Dinar) في السوق الرسمية، وهذا التدعيم الخاص بالسلع المصدرة يتغير حسب طبيعة السلع المصدرة ودرجة تكاملها الصناعي، ومحدد بسقف يصل إلى 50 % من رقم الأعمال المحقق في الخارج.

11- الإعفاءات الضريبية للصادرات خارج المحروقات: القانون 09/85 بتاريخ 26 ديسمبر 1985 الخاص بقانون المالية لعام 1986 ينص على الإعفاء من سنة إلى 5 سنوات:

- الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية (B.I.C) للمؤسسات العمومية والخاصة المحققة في الخارج.
- الإعفاء من الدفع الجزافي (VF) الخاص بكتلة الأجور.
- وكذا الإعفاءات فيما يخص الرسم على النشاطات التجارية و الصناعية (TAIC) (المادة 257-12 و13 لقانون الضرائب المباشرة).
- والإعفاءات من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) و(TUGPS) للخدمات، (المادة 6-1، 211 و 6100 لقانون الرسوم على رقم الأعمال).

12- إعطاء الشركة الجزائرية للتأمينات (C.A.A) صلاحيات تأمين عمليات التصدير، التأمين يغطي المخاطر التجارية وغير التجارية (كالنزاعات السياسية) والمخاطر الآتية من الكوارث الطبيعية. بينما مخاطر الصرف غير مؤمنة، وكذا الحجز القانوني، والإجراءات الظرفية للسياسة الاقتصادية للبلد الزبون.

رغم كل هذه الإجراءات والإجراءات التكميلية التي اتخذت تحت ضغط الأزمة البترولية، لم يتم التوصل إلي إقلاع صادراتنا خارج المحروقات، حيث بقيت جامدة، ولم تتجاوز في أحسن الأحوال 5%، في الوقت الذي وصل فيه سعر البترول أدنى مستوى له (1986-1988). فبقيت المحروقات تمثل إذن 97% و95% من الحجم الكلي للصادرات، واستمرت النتائج ضعيفة رغم الإصلاحات الجذرية والتحولات العميقة التي عرفها الاقتصاد الجزائري المتمثلة في إرساء قواعد اقتصاد السوق والتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي، حيث بقي التبادل الخارجي العقبة الأساسية المطلوب تجاوزها، وتنويع الصادرات خارج المحروقات الحاجز الأول الذي يجب تخطيه لاندماج ناجح للجزائر في التجارة العالمية، يسمح بنمو اقتصادي مدعم ويضمن توازن ميزان المدفوعات.

الجدول رقم 01: تطور الصادرات الجزائرية (1986-1990) الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات		1986	1987	1988	1989	1990
إجمالي الصادرات	القيمة	198,9	213,51	420,72	395,53	437,91
خارج المحروقات	النسبة	2,54	2,60	5,18	4,41	3,89
إجمال صادرات	القيمة	7633,50	8002,55	7704,24	8573,71	10830,68
المحروقات	النسبة	97,46	97,40	94,84	95,59	96,11
المجموع العام	القيمة	7832,4	8216,06	8124,96	8969,25	11268,6
	النسبة	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: المديرية العامة للجمارك (cnis)

سعر الصرف 1 دولار = 54,77 دينار جزائري.

تعتبر فترة (1986-1990) من الفترات العصيبة والخطيرة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، حيث تميزت بتحديات عديدة ورهانات جديدة. تمثلت التحديات في الانخفاض الحاد لسعر البترول وتفاقم المديونية الخارجية، ارتفع حجم المديونية الخارجية من 17 مليار دولار سنة 1985 إلى 20,5 مليار $ سنة 1986 واستمر هذا الارتفاع إلى أن وصل سنة 1990 إلى 28,3 مليار $، هذا من جهة ومن جهة أخرى، استمرار هشاشة الاقتصاد الجزائري و تبعيته للخارج.

أما الرهانات الجديدة فتمثلت في أن هذه الفترة هي الفترة التي مهدت وبلورت لقرارات حاسمة في تاريخ الأمة الجزائرية، والتي حُسِمَ فيها قرار التخلي عن الاشتراكية كنهج للتنمية الاقتصادية بعدما تم المصادقة على دستور 23 فبراير 1989، وعليه تم تبني منهج تنموي جديد يتطلب إعادة النظر في كل الهياكل والعلاقات والقوانين والقواعد والآليات التي تنظم الحياة الاقتصادية والمالية والتجارية.

وبالرغم من كل هذه التحديات والرهانات بقيت نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات في مستويات ضعيفة جدا.

الجدول رقم 02: تطور الصادرات الجزائرية (1991-1996) الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات		1991	1992	1993	1994	1995	1996
إجمالي الصادرات	القيمة	385,91	461,5	480,03	297,42	508,25	881
خارج المحروقات	النسبة	3,25	4,15	4,74	3,44	5,00	6,58
إجمال صادرات	القيمة	11508,2	10670,8	9605,1	8342,2	9696,7	12494
المحروقات	النسبة	94,91	95,85	93,24	96,55	95,00	93,41
المجموع العام	القيمة	11875,8	11132,4	10086,6	8639,65	10205	13375
	النسبة	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: المديرية العامة للجمارك (cnis) سعر الصرف 1 دولار = 54,77 دينار جزائري

من خلال كل ما تقدم، نصل إلى نتيجة هامة مفادها، أن التفكير في الصادرات خارج المحروقات لم يتم إلا تحت ضغط الأزمات، سواء أزمة انخفاض سعر البترول أو أزمة المديونية، وأهم من ذلك، هو أن في السبعينات وبداية الثمانينات كانت الاختيارات الكبرى تحث على توجيه الإنتاج الوطني لتلبية احتياجات السوق الوطنية، فالتصدير لم يكن من الأولويات، وكان ذلك ضمن إطار اختيارات الاقتصاد السياسي "un choix d'économie politique" فلا يمكن إذن أن نقرر التصدير، بين عشية وضحاها، بهذا الهيكل الاقتصادي الذي يفتقد إلى التنافسية ويتميز بضعف المؤسسات وضعف هياكل التنظيم، والغياب الطويل عن أسواق التصدير مما حُرِمت المؤسسات من التمهين apprentissage.

وعلى هذا الأساس، ومحاولة لتحسين البنية الهيكلية لقطاع التصدير، وتسهيل عمل المؤسسات المصدرة، قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات التي رأتها مناسبة في ظل اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي، فأنشأت هيئات ومراكز متخصصة تضاف إلى الهيئات الموجودة سابقا أو تعوضها، لتدعيم الصادرات خارج المحروقات.

2- الهيئات المساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات:

بهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات وتحت ضغط الانخفاض الحاد للمداخيل البترولية وضغط أزمة المديونية، أُنشئت منذ 1996 هياكل دعم جديدة ووضعت أدوات مساندة أخرى تضاف أو تعوض ما كان موجودا قبل هذا التاريخ نظرا لجمود الصادرات خارج المحروقات، والعمل على خلق ديناميكية جديدة لقطاع الصادرات.

1.2- هياكل دعم الصادرات خارج المحروقات: وتتمثل هذه الهياكل فيما يلي.

1.1.2- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX):

الديوان الجزائري لترقية التجارة الجزائرية هو مؤسسة عامة ذات طابع إداري، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي 327/96 المؤرخ في 1996/10/1. يتمتع بالاستقلال المالي، والشخصية المعنوية و يعمل تحت وصاية وزارة التجارة.

أنشئ هذا الديوان بغرض التكفل بالتجارة الخارجية والمشاركة في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية وخصوصا الصادرات خارج المحروقات، حيث يساهم إلى جانب الهيئات الأخرى في تحليل الأوضاع و الظروف المختلفة للأسواق العالمية، بهدف تسهيل و توسيع منافذ تصريف المنتجات الجزائرية، و يمكن أن نلخص أهم ما يقوم به الديوان في النقاط التالية :

- إنشاء وتسيير شبكة معلومات تجارية و بنوك معلومات لخدمة الأطراف المتدخلة في التجارة الخارجية، سواء فيما يخص التصدير أو الاستيراد، و يتم ذلك من خلال انضمام الديوان إلى شبكات إعلام عالمية.
- إنجاز دراسات مستقبلية خاصة بالتجارة الخارجية و الاستعانة بمن لديهم خبرة تقنية في هذا المجال -تمويل الخدمات التي تساعد وترشد المتعاملين الاقتصاديين في مجال التجارة الخارجية.
- تهيئة مذكرة أسبوعية حول أسعار الصرف و منتجات البورصة.
- معالجة أرقام التجارة الخارجية المحصل عليها من طرف إدارة الجمارك.
- متابعة برامج المعارض والأسواق الخارجية.
- إنشاء وتطوير علاقات تبادل وتعاون مع منظمات أجنبية مماثلة.

أصبح الديوان إذن –كهيئة- يبحث ويرافق إستراتيجيات مختلف الأعوان المرتبط التصدير. فهو بمثابة وسيط أين تتقاطع فيه انشغالات أهم مراكز التأثير ومراكز القرار في مجال التجارة الخارجية:

- حسب السلطات العمومية: هو هيئة لتقييم الإستراتيجيات والسياسات التي يتم وضعها حيز التنفيذ.
- وحسب الأوساط الاقتصادية: هو هيئة أين يتم تبادل المعلومات الجاهزة حول الأسواق الخارجية.
- أما بالنسبة للخارج: هو هيئة أين تُنَسق فيها سياسات الترقية الخارجية للمنتجات الجزائرية القابلة للتصدير.

2.1.2- الغرف الجزائرية للتجارة و الصناعة (C.A.C.I)

الغرف الجزائرية للتجارة والصناعة أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996. وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة.

كانت هذه الغرفة تعرف سابقا تحت اسم "الغرفة الوطنية للتجارة "(C.N.C) إضافة إلى العمل التقليدي الذي تستمر في ممارسته المتمثل في :

- التنظيم أو المشاركة في تنظيم جميع الملتقيات والتظاهرات الاقتصادية داخل الجزائر وخارجها، لا سيما، المعارض والندوات والمناظرات والأيام الدراسية والمهام التجارية التي يكون غرضها ترقية النشاطات الاقتصادية الوطنية والمبادلات التجارية مع الخارج وتنميتها.
- إنجاز كل الأعمال والدراسات التي تساعد على ترقية المنتجات والخدمات الجزائرية في الأسواق الخارجية، واقتراح التدابير الرامية إلى تسهيل عمليات تصدير المنتجات والخدمات و ترقيتها.
- تقيم علاقات التعاون والتبادل، وتبرم الاتفاقيات التجارية مع الهيئات الأجنبية المماثلة.
- تمثيل الجزائر في المعارض والتظاهرات الاقتصادية الرسمية التي تنظم في الخارج .

ووفقا للمرسوم التنفيذي لسنة 1996 القاضي بتغيير تسمية الغرفة، تم تكليفها القيام بمهام جديدة يمكن تلخيصها في:

- تأسيس مؤسسات تجارية وصناعية وخدماتية أو إدارتها، كمدارس التكوين وتحسين المستوى، ومؤسسات ترقية الشركات ومساعدتها، ومؤسسات دعم أنشطتها، وهياكل تجارية وصناعية أساسية، لا سيما المخازن العامة والمناطق الصناعية.

- القيام بتحقيقات اجتماعية واقتصادية ضرورية لإنجاز أشغالها فيما يتعلق بهدفها.

- إنشاء بداخل الغرفة التجارية مركز للوثائق، يتولى مهام جمع كل المعطيات الاقتصادية التي المتعلقة بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني والمرتبطة بهدفها، واستغلالها و نشرها.

- باعتبار الغرفة هيأة تمثل الجزائر في الخارج، من صلاحياتها تشكيل غرف مختلطة للتجارة مع نظيراتها الأجنبية.

- من صلاحيات الغرفة إحداث مؤسسة للمصالحة والتحكيم، لتسوية المنازعات التجارية وطنيا ودوليا بناءا على طلب المتعاملين.

3.1.2- الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير "SAFEX" :

في عام 1987 قررت الحكومة إنشاء الديوان الوطني للأسواق والتصدير ONAFEX، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري، وضع تحت وصاية وزارة التجارة. وفي 6 نوفمبر 1989، تم تحويل الديوان الوطني للأسواق والتصدير (ONAFEX) إلى مؤسسة عمومية اقتصادية (شركة أسهم) أطلق عليها اسم الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX).مع العلم أنه في سنة 1971 أنشئ الديوان الوطني للأسواق والمعارض (ONAFEX) ، طبقا للأمر رقم 71-61 المؤرخ في 5 أوت 1971 ليأخذ على عاتقه تنظيم وتنشيط الأسواق والمعارض، والتظاهرات الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والتجاري التي كانت تقام في الجزائر وفي الخارج وكان هذا بعدما وجد الديوان الوطني للأسواق والمعارض ONAFEX نفسه قد ألحقت به صلاحيات التوسع التجاري التي كان يقوم بها كل من الديوان الجزائري للتنشيط التجاري (OFALAC)، والذي تم حله سنة 1974 وكذا المعهد الوطني للتجارة الخارجية COMEX، والذي تم حله أيضا سنة 1978. أما في سنة 1982 تم إنشاء المركز الوطني للتجارة الخارجية (C.N.C.E) والذي صار من مهامه القيام بالتوسع التجاري والتنشيط الاقتصادي للأسواق والمعارض بالجزائر والخارج، وهي أساسا من مهام الديوان الوطني للأسواق

والمعارض، زيادة على الصلاحيات الجديدة في مجال تقويم المبادلات الخارجية (ترقية الصادرات وعقلنة الواردات) التي كان يُنتظر منها تحقيق نتائج إيجابية في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات.

بناء على ما تقدم يمكن القول أن الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX ظهرت للوجود سنة 1989، وبعد إدماج كل من، المركز الوطني للتجارة الخارجية (CNCE) والديوان الوطني للأسواق والمعارض (ONAFEX) سنة 1987. وعليه أصبحت مهام الشركة متعددة وموجهة لإقامة علاقات عمل بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب، وذلك بهدف الوصول إلى إيجاد أسواق جديدة للصادرات الجزائرية، فالشركة الجزائرية للمعارض والتصدير مكلفة بالمهام التالية:

- تطوير و تقويم المبادلات الخارجية عن طريق :
  - ترقية الصادرات من غير المحروقات.
  - عقلنة الواردات.
- تنظيم التظاهرات الاقتصادية والتجارية و تنشيطها في الجزائر و في الخارج .
- منح علامة النوعية (الجودة) للمنتجات عند التصدير .

زيادة على هذه المهام فإن الشركة الوطنية للمعارض والتصدير تضع نفسها تحت تصرف المصدرين الجزائريين من أجل الخدمات التالية:

- توفير صندوق للوثائق المتخصصة.
- توفير كل المعلومات عن الأسواق الأجنبية، وعن التنظيم و الممارسات التجارية الدولية.
- دراسات الأسواق المستهدفة للتصدير.
- تقديم المساعدة، والمشورة، والتوجيه من أجل تطوير الصادرات.
- تقديم مساعدات متعددة الأشكال، من أجل تنظيم و تنشيط وتسيير الأسواق والمعارض في الجزائر وفي الخارج.
- تنظيم أيام دراسية، ندوات، ملتقيات لها علاقة بمشاكل التصدير.

وفي إطار تبادل المعلومات والخبرات في مجال التجارة الخارجية فإن الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، قد وقعت على سلسلة من الاتفاقيات مع الهيئات النظيرة بأوروبا والدول العربية ودول المغرب العربي وإفريقيا وآسيا، ومع هيئات دولية.

4.1.2- تنصيب الملحق التجاري التابع للممثلية الدبلوماسية في الخارج:

تم وضع حيز التنفيذ ملحق تجاري في بعض سفاراتنا بالخارج، كإجراء يهدف إلى تنظيم تواجد تجاري له طابع مهني، في أسواق بعض الدول الشريكة. هذا التواجد هدفه الحقيقي، تطوير تدفقات المنتجات الجزائرية نحو الخارج، وإعطاء المساعدات المادية والتقنية الضرورية التي ترافق مجهودات المرحلة الأولى من التصدير. لكن ما يجب الإشارة إليه أن الجزائر استوعبت هذا التوجه بشكل متأخر، حيث كان دور الملحق التجاري يعمل اتجاه الواردات فكانت مهمته الأساسية البحث عن أسواق للواردات الجزائرية.

إضافة إلى هذه الهياكل التي أنشئت لدعم الصادرات، وضعت حيز التنفيذ أدوات مساندة لترقية الصادرات خارج المحروقات.

2.2 : أدوات المساندة للصادرات خارج المحروقات: وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

1.2.2- الصندوق الخاص لترقية الصادرات (F.S.P.E):

.بمقتضى قانون المالية لسنة 1996، أنشئ الصندوق الخاص لترقية الصادرات، الذي يقوم بتقديم إعانات مالية للمتعاملين المساهمين في ترقية الصادرات خارج المحروقات. هذا الصندوق يمول أساسا بواسطة حصة 10 % من الضريبة الخاصة الإضافية T.S.A، إضافة إلى الهبات والمساعدات التي يحصل عليها من طرف الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة، حسب المادة 129، من قانون المالية لسنة 1997، فإن المصاريف التي يقوم بتغطيتها هذا الصندوق تتمثل في:

- الأعباء المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية لصالح المصدرين، وكذا أعباء الدراسات الهادفة إلى تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.
- المساعدات التي تقدمها الدولة الهادفة إلى ترقية الصادرات عن طريق المشاركة في المعارض الدولية، وتجدر الإشارة فيما يخص تكاليف المشاركة في المعارض الدولية، أن الصندوق يقوم بتغطية

جزء من تكاليف النقل والعبور للعينات، وتأجير الأماكن الخاصة بالعرض، أما التكاليف الأخرى كتكاليف نقل الوفد والإقامة فيتحملها المتعامل الاقتصادي صاحب العملية.

- تغطية جزء من تكاليف البحث عن الأسواق الخارجية الملائمة للمصدرين.
- تغطية جزء من تكاليف الشحن والنقل في الموانئ الجزائرية للسلع الموجهة للتصدير.
- تمويل التكاليف المرتبطة بعملية تكييف المنتجات في الأسواق الخارجية.

ومن أجل دراسة الطلبات المقدمة من طرف المتعاملين الاقتصاديين للاستفادة من مساعدة الصندوق الخاص بترقية الصادرات، قامت وزارة التجارة بإنشاء لجنة استشارية مختصة في دراسة الملفات المقدمة، لها صلاحيات إصدار قرار قبول أو رفض منح المساعدة المالية. هذه اللجنة يترأسها المدير العام للتجارة الخارجية وتتكون من:

- ممثل عن وزارة المالية.
- ممثل عن وزارة الصناعة والتجهيز.
- ممثل عن وزارة النقل.
- المدير العام للديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية "PROMEX".
- المدير العام للغرف للتجارة والصناعة "C.A.C.I"
- مدير الإدارة والوسائل لوزارة التجارة.

2.2.2 - تطوير الدعم المالي و المصرفي لنشاطات التصدير.

من الأدوات المساندة للتصدير، تطوير الدعم المالي والمصرفي حيث يمثل الأداة القوية واللازمة لتطوير نشاط التصدير. عملية التصدير يجب أن يتبعها تأطير من قبل الخدمات المالية والبنكية والتي بدورها يجب أن تكون فعالة ومنافسة، فهناك إذا احتياجات خاصة للمصدرين يجب التكفل بها دون تأخر، لأن السرعة تلعب دورا كبيرا في تحقيق الأعمال، للحصول على نتائج جيدة.

وعليه إذا كان القطاع المصرفي الوطني قد دخل في صيرورة مهمة من التحديث، وتحسين النوعية العامة للخدمات، يصبح من الضروري أن يبذل مجهودات خاصة وذات أولوية اتجاه نشاطات التصدير.حيث أنه من

المعروف أن احتياجات التصدير في مجال الدعم المصرفي والمالي واسعة جدا، فهي تتعلق بمختلف المراحل التي تمر بها عملية التصدير، تساعد هذه الإجراءات تخطي مختلف العقبات التي تواجه المصدر. إن حث البنوك على تهيئة وتقديم اقتراحات أولية في مجال إعداد منتجات بنكية خاصة، موجهة لخدمة الصادرات، أمر مستعجل وضروري، يتماشى والمجهودات الأخرى في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

ميدانيا، الأهداف المرجوة على المدى القصير هي كما يلي :

- على البنوك أن تخصص الوسائل اللازمة لإنشاء ما يسمى بشبابيك المصدرين المتخصصة (guichets exportateurs spécialisés)، وجعل عدد من الموظفين يعملون في هذا المجال كمتخصصين فيه، حتى يتمكنوا تدريجيا من معالجة المشاكل التي تعترض عملية التصدير كإجراءات مرافقة للتصدير، مع إنشاء أيضا علاقة خاصة ومتميزة مع المصدرين، تختلف عن العلاقة الموجودة بين الموظفين بالبنك والزبائن العاديين للبنك.
- فتح في كل البنوك خط قرض للتصدير حيث يكون مغري، من خلال تخفيض الهوامش والعمولات البنكية بالمقارنة مع ما يطبق في السوق حاليا .

3.2.2 - الشركة الجزائرية لـــتأمين وضمان الصادرات "CAGEX":

تأسست الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات وفق مقتضيات الأمر رقم 96/06 المؤرخ في 10 يناير 1996 وهي شركة ذات أسهم، ساهمت فيها 5 بنوك و5 شركات تأمين بحصة 10 % لكل مساهم. فبواسطة المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 1996/06/05 تم تعيين الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، لتسيير نظام تأمين القروض في الجزائر المرتبطة بالصادرات خارج المحروقات فقط. ومن خلال ذلك تقوم الشركة، بغية ترقية الصادرات خارج المحروقات، على حث المصدرين على اقتحام الأسواق الخارجية بكل ارتياح، نتيجة للضمان الذي تقدمه لهم الشركة على التمويل الممنوح لهم من قبل البنوك، كما أنها تكون همزة وصل بين المصدرين الجزائريين والشركاء الأجانب.

إضافة إلى المساعدات الممنوحة من قبل الشركة للمصدرين لتوفير الوسائل المالية الضرورية لتطوير نشاط الصادرات، يستفيد المصدرون من خدمات معلوماتية هامة، تتعلق بحالة الأسواق الخارجية، والوضعية المالية للشركاء الأجانب بصفة دورية، وهذا قبل قيام المصدر الجزائري بعملية التصدير لتفادي الوقوع في المخاطر.

ما هي المخاطر المؤمنة من قبل الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات ؟ الشركة تؤمن على المخاطر التجارية على حسابها وتحت مراقبة الدولة، بينما تؤمن على المخاطر الأخرى (كالمخاطر السياسية، وعدم التحويل، والكوارث الطبيعية وغيرها) على حساب الدولة وتحت مراقبة الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات. تقوم الشركة إذا بتغطية المخاطر التالية :

1- المخاطر التجارية : تتعلق خاصة بالمشتري الأجنبي :

- كالعجز الفعلي عند الدفع من قبل المشتري (عدم القدرة على الوفاء بالدفع).
- العجز القانوني عن الدفع .

2- المخاطر السياسية : هذه المخاطر قد تكون ناجمة عن:

- حروب أهلية أو مع الخارج في بلد المستورد.
- قرار من طرف الحكومة المستوردة بوضع حاجز لتنفيذ العقد القانوني.
- حالة المستورد فيما إذا كان إدارة عمومية أو شركة مكلفة بخدمة عمومية.

3- مخاطر عدم التحويل: قد يتعلق هذا الأمر بأحداث سياسية أو صعوبات اقتصادية أو تغييرات قانونية للبلد المستورد حيث ينجم عن ذلك تأجيل التحويل أو استحالة التحويل من بلد المستورد إلى المصدر.

4- مخاطر الكوارث: فهي تنجم عن حدوث كوارث طبيعية معينة تضر بمصالح المشتري وتجعله عاجزا عن الدفع.

5- مخاطر مرتبطة بتكلفة البحث عن الأسواق الخارجية: هذه المخاطر فهي مغطاة من خلال مساعدة عمومية، من أجل البحث والمشاركة في المعارض، على شكل مساعدة من طرف الصندوق الخاص لترقية الصادرات .

6- مخاطر عدم إمكانية إجلاء المواد والأدوات التي قدمت في المعرض بالخارج.

وعليه فإن الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات، تضمن تأمينا شاملا يمس جميع عمليات التصدير التي تقوم بها المؤسسات، فيما يخص المواد الاستهلاكية أو التجهيزات الخفيفة أو تقديم خدمات على أساس رقم المبيعات الإجمالي، وقد يكون أيضا التأمين محدد يمس عمليات تصدير محددة من قبل المؤسسات المصدرة.

ومن المهام الجوهرية للشركة، تقديم ضمانات للبنوك على القروض الممنوحة للمصدرين. وتقديم صيغ وأشكال جديدة للتأمين، وتوسيع مجال نشاطها بمتابعة عملائها في الخارج، كل ذلك يمثل المهام الجوهرية التي يجب أن تقوم بها الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات.

4.2.2- تحديث إدارة الجمارك :

بقيت إدارة الجمارك مدة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، تعمل وفق قوانين إدارية محضة، خصوصا فيما يتعلق بالحقوق الجمركية، السلع المسموح باستيرادها، والقطاعات المخول لها التصدير، هذا فضلا عن بطئ إجراءات التخليص الجمركي، والبيروقراطية الإدارية السائدة فيها، من عمليات الشحن والتفريغ والتخزين، فكانت ولا زالت الموانئ الجزائرية تعاني من كثرة السلع المكدسة على أرضيتها، ومنها من يتعرض للتلف. لهذا، وبعد الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت الجزائر في تطبيقها في السنوات الأخيرة، عرف نظام الجمارك هو الآخر بعض التغييرات، كان آخرها قانون الجمارك لسنة 1998 المعدل والمكمل لقانون الجمارك 07/79. حيث تم القيام بعدد كبير من التعديلات التي تتماشى مع رغبة الجزائر في تحرير التجارة الخارجية، وخصوصا ترقية الصادرات التي تتطلب إجراءات تصدير جمركية مرنة وسريعة.

ومن أهم الأهداف التي تسعى إدارة الجمارك إلى بلوغها :

- إجراء تعديلات مناسبة على الحقوق الجمركية، ووضع أنظمة اقتصادية جمركية تساهم في ترقية الصادرات.
- السهر على تطبيق إجراءات التجارة الخارجية، وضبط ومراقبة العلاقات المالية مع الخارج.
- التسيير الفعال للموانئ لتسهيل عمليات الشحن والتفريغ والتخزين وكذا تقليل التكاليف.
- تزويد باقي القطاعات الاقتصادية بالإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية للجزائر.
- مراقبة أنواع الأنشطة القائمة في المجال الجمركي.

5.2.2- إجراءات أخرى تتماشى مع إصلاح النظام الضريبي:

نظرا للإصلاحات التي مست النظام الضريبي تم اتخاذ إجراءات إضافية أخرى لترقية الصادرات، وتم العمل على تبني إجراءات الإعفاء الضريبي كما يلي:

تستفيد كل الأعوان المصدرة من إعفاءات الرسم على القيمة المضافة (T.V.A) هذه الإعفاءات تمس السلع كما تمس الخدمات المصدرة. وإذا رجعنا للنصوص القانونية، نجد (المادة 12، 19 من القانون رقم 27/95 المؤرخ في 1995/12/30 المتعلق بقانون المالية لعام 1996، والمواد 138 و209 من قانون الضرائب المباشرة) نجد أن المديرية العامة للضرائب قد أصدرت منشورا بتاريخ جانفي 1996 ينص على الإعفاء المؤقت لمدة 5 سنوات فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات (IBS) (حيث هنا عوضت المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة بالمادة 12 من قانون المالية 1996 التي تثبت الإعفاء)، وكذا الإعفاء من الدفع الجزافي (V.F) لصالح المؤسسات التي تقوم بعمليات تصدير السلع والخدمات.

كما أن هناك إجراءات أخرى تم اتخاذها تتعلق بمصاريف المناولة والنقل الدولي وكل ذلك يدخل في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات.حيث أنه من المعروف دوليا أن تكاليف المناولة والنقل تشكل جزء لا بأس به من سعر المنتج المصدر. في ظل الانفتاح التجاري واتجاه الحواجز الجمركية إلى الانخفاض، تعتبر تكاليف النقل عنصرا محددا لتنافسية المنتوج، خاصة بالنسبة للدول المتقدمة. فبالنسبة للمصدرين المرتقبين الجزائريين، تكلفة النقل الدولي يمكن أن تكون عقبة أمام منتجاتهم في اقتحام الأسواق الخارجية مما تؤثر على تنافسية منتجاتهم، لهذا الغرض تم ما يلي:

- في مجال المناولة : التخفيض بنسبة 50 % فيما يخص منتجات الحاويات والمنتجات الفلاحية و بـــ 20% فيما يخص المواد المنجمية. بالإضافة إلى هذا التخفيض هناك تخفيضات أخرى تكون على أساس المفاوضات ودراستها حالة بحالة مع المتعاملين وتكون على أساس الوزن.

- النقل البحري : تخفيض 50 % من سعر النقل لكل السلع ذات الأصل الجزائري الموجهة للتصدير.

كما وضع تحت تصرف المتعاملين المصدرين حاويات بصورة مجانية، شريطة الطلب عليها 48 ساعة مسبقا، وإرجاعها 48 ساعة بعد الانتهاء من العمل بها.

- النقل الجوي: الأسعار الحالية المطبقة في نقل السلع من قبل الخطوط الجوية الجزائرية تم تخفيضها بنسبة 50 %.

3- التصدير بين هياكل الدعم والسياسة الاقتصادية:

إن التكفل الجدي بموضوع التصدير خارج المحروقات لم يتم إلا بحلول عام 1996 من خلال وضع آليات لتدعيم التصدير بغية الوصول إلى 02 مليار دولار من الصادرات خارج المحروقات. حيث كانت الجزائر تقوم بتنفيذ برنامج التكييف الهيكلي "1995-1998" الذي فرضه صندوق النقد الدولي بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية. والدخول في مفاوضات بعد طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عام 1996.

ما يجب الإشارة إليه، هو أنه من الناحية النظرية، هذه الإجراءات هي إجراءات جد هامة قد اتخذت لتنويع الصادرات الجزائرية، إلا أن النتائج المحصل عليها بقيت جد ضعيفة، حيث استمر جمود الصادرات خارج المحروقات، والأرقام التالية تؤكد ذلك.

في سنة 1997 حققت ما قيمته 350 مليون دولار أمريكي.

في سنة 1998 حققت ما قيمته 380 مليون دولار أمريكي.

في سنة 1999 حققت ما قيمته 350 مليون دولار أمريكي فقط.

في سنة 2003 حققت ما قيمته 400 مليون دولار أمريكي.

في سنة 2004 حققت ما قيمته 700 مليون دولار أمريكي.

في سنة 2005 حققت ما قيمته 907 مليون دولار أمريكي حيث تمثل 2% فقط من إجمالي الصادرات. بالرغم من إنشاء المجلس الاستشاري لدعم الصادرات.

في سنة 2007 حققت ما قيمته 1.1 مليار دولار أمريكي و تمثل أقل من 2% من قيمة إجمالي الصادرات.

في سنة 2008 حققت ما قيمته 1.77 مليار دولار أمريكي و تمثل أقل من 2.5 % من قيمة إجمالي الصادرات.

هل لنا اليوم، أن نطالب بإجراءات تحفيز جديدة بعد كل هذه الترسانة من الإجراءات؟ وما هو المطلوب عمله وما الضروري فعله؟

يمكن القول أنه ليس هناك أي جدوى من إضافة هياكل دعم جديدة، ومرد ذلك يرجع إلى أن المشكل ليس في نقص الهياكل أو عدم وجود القوانين التي تحكم عمل أدوات المساندة للتصدير، ربما يتطلب الأمر تحسين عمل هذه الهياكل، وزيادة فعالية أدوات المساندة وهذا أمر ضروري، بل أن أصل المشكل يكمن في الضعف الهيكلي للاقتصاد الجزائري. وخير دليل على ذلك، استمرار ضعف الصادرات خارج المحروقات حتى بعد دخول الجزائر في شراكة مع الاتحاد الأوربي بعد إمضاء اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية في 28 أفريل 2002، ودخولها حيز التنفيذ سنة 2005 وإنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوربي، فلم يتم الاستفادة من هذه الاتفاقية في الجزئية الخاصة بالتصدير خارج المحروقات.

فكل المجهودات إذن يجب أن تتضافر لرفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج، وتوجيه الموارد نحو النشاطات التي تمنح ميزات استعمالية، لإنتاج منتوج قابل للتصدير. ولن يتأتى ذلك إلا بعد القيام بالإجراءات التالية:

- تطهير مناخ الأعمال من خلال تنظيم المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية والاجتماعية، أي ضبط القواعد والقوانين المنظمة لسوق المال وسوق العمل وسوق السلع والخدمات وسوق التكنولوجية.
- القضاء على السوق الموازية حتى يتسنى للمؤسسات العمل في جو من المنافسة النزيهة.
- القضاء على ضعف تسيير المؤسسات، وتطوير القدرات التصديرية وبناء ثقافة تصدير، كل ذلك من الأمور الضرورية والمستعجلة، من خلال إعادة تأهيل المؤسسات.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتجهة نحو التصدير.
- تفعيل أداء هياكل الدعم وأدوات المساندة تماشيا مع إستراتيجية تصدير واضحة المعالم، من أولوياتها وضع إستراتيجية صناعية ترتكز على سياسة تنويع، وإعادة تأهيل للصناعة الجزائرية. كما يتطلب ترقية القطاع الفلاحي والزراعة الغذائية والصناعات التقليدية.
- إصلاح النظام البنكي الذي يعتبر من الدعائم الأساسية لمرافقة عملية التصدير.
- عصرنة نظام الجمارك بما يتماشى ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي والتحولات الاقتصادية العالمية، وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات التي تعمل في حقل التصدير.
- تفعيل عمل الملحق التجاري بسفاراتنا بالخارج، من أجل التعريف بالمؤسسات وبمنتجاتها في الخارج، والسهر على مساعدة المؤسسات المصدرة لمشاركتها في المعارض والتظاهرات التجارية في الخارج.

بات إذن من الضروري اليوم، الاهتمام الجاد بترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات إلا أن حجر الزاوية في ذلك يتمثل في بذل الجهود من أجل تنويع الاقتصاد، وهو المسار الأول والأساسي الذي يجب تبنيه وعدم الإغفال عنه، وبدون هذا التنويع ليس للجزائر مستقبل اقتصادي، ويصبح التصدير خارج المحروقات مطلب سياسي فارغ من كل محتوى اقتصادي، ويرجع ذلك لسببين اثنين: السبب الأول يتمثل في أن التنويع يخفف عبء الاستيراد في تلبية احتياجات السوق الوطنية من خلال السياسة القديمة والتي نراها ضرورية اليوم وهي سياسة إحلال محل الواردات، أما السبب الثاني فيتمثل في أن التصدير ليس هدف كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث الدراسات تشير إلى أن 5 إلى 10% من المؤسسات مدراؤها يبحثون عن التصدير والباقي هدفها السوق الداخلية، فالأمر يتعلق بتحسين الأداء من خلال التحكم في التكاليف وتحسين جودة المنتجات وفي اكتساب مكانة في السوق الداخلية، عندئذ عملية التصدير تصبح عملية آلية للمؤسسات التي ترغب في التصدير والتي فرضت نفسها في السوق الداخلية في ظل المنافسة. وبناء عليه يمكن القول أنه أصبح من الضروري بناء إستراتيجية تصدير من خلال تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية.

وللخروج من هيمنة المحروقات على الاقتصاد الجزائري، وحتمية تدعيم النمو الاقتصادي بالقطاعات المنتجة، ضرورة الاهتمام بما يلي:

- إعادة تأهيل الزراعة وتدعيمها، من خلال إعادة النظر في التنمية الفلاحية والتنمية الريفية بشكل عام.
- تنمية السياحة وإعطائها الأولوية وهو أمر حيوي للجزائر ويرجع ذلك لسببين اثنين:

1- تساهم السياحة في النمو الاقتصادي من خلال خلق مناصب شغل، وتنويع الموارد من العملة الصعبة.

2- السياحة سوف تشكل الأرضية التي تسمح للأجانب التعرف والاطلاع عن قرب على القدرات والإمكانيات المتاحة في الجزائر، وهذا أمر حيوي فالسياحة إذن تمثل فرصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن المستثمر الأجنبي له أهداف محددة، ويستثمر في البلد الذي يعرفه وله اتصالات بأبنائه.

- أما فيما يخص القطاع الصناعي: فهناك ضرورة لإعادة الاعتبار لعدد من القطاعات الإستراتيجية في الصناعات العمومية، وعدم التركيز على قطاعات أصبحت عاجزة على المنافسة "كالصناعات الورقية

والجلود والنسيج". لقد عانت الصناعة العمومية من مرحلة إعادة الهيكلة منذ 1982 وتوالي سياسات الإصلاح. ونتج عن ذلك تراكم الديون وعجز في الإنتاج منذ سنوات كما عانت الصناعة من غياب الرؤية الواضحة وعليه أصبحت تمثل أقل من 5 % من الثروة المنتجة مقابل 20 % خلال السبعينات، ضف إلى ذلك عجز الصناعة العمومية في جزء منها عن مجاراة التطورات التكنولوجية، خاصة وأنه مع مسار الخوصصة تم منع أي استثمار جديد في الآلة الإنتاجية. فإعادة تأهيل القطاع الصناعي يرتكز على عنصرين أساسيين:

1- جلب وتطوير التكنولوجية من خلال الشراكة.
2- تنمية الموارد البشرية إي الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التكوين والتوجيه.

كما أن تغذية روح المقاولة وإنشاء مؤسسات استثمارية خاصة هي مستقبل الجزائر لمرحلة ما بعد البترول بوصفها أنجع آلية لخلق الثروة، مع ضرورة فتح الحوار بين أصحاب القرار في السلطة وأصحاب المؤسسات

خلاصة:

بعد دراستنا للصادرات خارج المحروقات يبدو لنا بأن التصدير كان و لم يزل مطلبا سياسيا خالي من كل محتوى اقتصادي، حيث كان التركيز دائما موجه نحو خلق هياكل دعم وأدوات مساندة، وكان ذلك دائما تحت ضغط الأزمات (أزمة مديونية، أزمة انخفاض سعر البترول...)، دون خلق ديناميكية اقتصادية من خلال سياسة اقتصادية واضحة المعالم، بدليل أنه منذ دخول الجزائر لاقتصاد السوق لم توضع استرتيجية صناعية، والإستراتيجية الصناعية التي يتم تحضيرها منذ ثلاث سنوات لم ترى النور إلى يومنا هذا. والعمل المطلوب والضروري اليوم، فسح المجال أمام المؤسسات الخاصة والعمومية من أجل خلق النسيج الاقتصادي، من خلال تنويع منتجاتها الموجهة للسوق الداخلية كمرحة أولى، لأن المؤسسة التي تفرض منتجاتها في السوق الوطنية احتمال نجاحها في السوق الخارجية أكبر. ولن يكون ذلك إلا بتطهير مناخ الأعمال وتبني سياسة اقتصادية تسمح بإنتاج منتجات قابلة للتصدير.

إن مخاطر استمرار هشاشة الاقتصاد الجزائري كبيرة، خاصة إذا علمنا أن إيراداتنا بالعملة الصعبة 98 % مصدرها من المحروقات، وواردتنا ممولة كلها من إيرادات المحروقات، وميزانية الدولة ممولة في جزئها الأكبر من

الجباية البترولية. وتصبح المخاطر أكبر في ظل تحديات ورهانات الانفتاح الاقتصادي والأزمة المالية والاقتصادية العالمية، كما أن الاستيراد الكبير وتوسع السوق السوداء ودخول السلع المقلدة لا يهدد فقط الإنتاج الوطني بل يهدد الاقتصاد الوطني برمته.

والخروج من هذا المأزق ممكنا إذا علمنا بأن هناك بعض البلدان كانت في وضع مثل الجزائر واستطاعت فك قيودها كرهينة لمحروقات. وعلى سبيل المثال لا الحصر إندونيسيا، حيث كانت صادراتها من المحروقات تمثل 98 % من إجمالي الصادرات في سنة 1975 وأصبحت فقط 14 % سنة 1998.

المراجـــع:

- **خالدي الهادي:** المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي. دار هومة. الجزائر 1996.
- **علاوي لعلالي:** استقلالية المؤسسة العمومية عبر الإصلاحات الاقتصادية معهد العلوم الاقتصادية. الجزائر 1994.
- **قدي عبد المجيد / وصاف سعيدي:** آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيدر بسكرة، العدد 2 *2002*.
- **جلطي غالم :** التجارة الخارجية للجزائر كمتغير استراتيجي في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، كلية الاقتصاد جامعة تلمسان، العدد 6 ، أفريل 2007.
- **جلطي غالم :** الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين التطلعات المستقبلية وعقبات الواقع، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2000.
- حصيلة العشرية لوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية 1980.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. رقم 5 لـــ 01 أكتوبر 1996. المرسوم التنفيذي رقم 96-327 .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.رقم 3 ل10 جانفي 1996.الأمر رقم 05-96 .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. رقم 64 ل 05 أكتوبر 1993. المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار.

Rapports, documents et revues:
- Mekidèche. L : Exportation des hydrocarbures et restructuration industrielle en Algérie .Enjeu et stratégie in Revue L'économie. N°14 Mai 1994.
- Mouhoubi Saleh : L'Algérie à l'épreuve des réformes économiques. O.P.U. 1998.
- BENISSAD H: Algérie, Restructuration et réformes économiques (1979-1993) OPU 1994.
- Miraoui Abdelkim : Commerce extérieur et marketing international. Revue du C.R.E.A.D. N°43. 1998.
- Miraoui Abdelkrim : Promotion des exportations hors hydrocarbures, projet de recherche. Université d'Oran. Octobre 1998.
- Touahri Mouloud:Aspects économiques du commerce extérieur.1972 .In Revue CENEAP; N°3.
- BABA Ahmed : Stratégie en matière de commerce extérieur (contraintes et opportunités) Séminaire sur le commerce extérieur Tlemcen 17/06/2004.
- BENNENI Mohamed : Exportations Hors Hydrocarbures facteurs de développement, séminaire sur le commerce extérieur Tlemcen 17/06/2004.
- Algérie, guide des indications économiqus et sociaux. 1994-1997. Collection « Guides Plus ».
- Guide économique - Banque Extérieure d'Algérie. 1992.
- Le guide de l'exportation. Collection « Guides Plus ». 1997.
- Mutation : Revue éditée par CNC. Juin 1992, juin 1993.
- ONS N° 26 et N° 28.
- Tazairt. O. : A propos d'exportation hors hydrocarbures. EL WATAN du 20/04/1995.
- CNIS: centre national d'information et de statistique. Direction de douane.
- quotidien d'oran: du 13.06.2005.
- elwatan: du 15 mai 2008.
- quotidien d'oran: du 23.09.2008.
- elwatan: du 28 décembre 2008.
- elwatan économie: du 18 au 24 mai 2009.